جمهورية
من غير جمهوريين

الجمهوريّة كتاباً: قراءة في «فكرة الجمهوريّة في فرنسا» لكلود نيكوليه[1]

ناريمان عامر

مؤلّف هذا الكتاب مؤرّخٌ فرنسيّ، وُلد في فرنسا سنة ١٩٣٠، ونشأ في مدينة مرسيليا في وسطٍ لائكيّ جمهوريّ. درس في الجامعة التونسيّة، ثم التحق بالسوربون، ونشر الكثيرَ من الكتب العلميّة.

يبدأ المؤلّف بعرضٍ مفصّلٍ لمذاهبَ ونظريّاتٍ جمهوريّةٍ ظهرتْ على السطح منذ الثورة الفرنسيّة، غير أنّ جذورَها تعود في وعي منشئيها إلى فتراتٍ تاريخيّةٍ سابقة. وهو بذلك يدلّل على أنّ الجمهوريّةَ فكرةٌ ومثلٌ أعلى، لا يمكن التأريخُ لها انطلاقًا من الثورة أو بالاقتصار على الثوريين، بل إنّ النظُمَ التي أعقبت الثورةَ (ومنها الملكيّةُ والإمبراطوريّة)، والنظُمَ التي سبقتها (كالنظام الملكيّ القديم)، والأنساقَ الفكريّةَ الحديثة، قد قامت كلُّها في تشكيل هذا الدور. ثم ينتقل إلى نقاش الجمهوريّة العينيّة، أي العلاقاتِ الفعليّةِ بين هذا التصوّر والواقع.

يندا ح الكتابُ في سبعمئةٍ واثنتين وثمانين صفحةً، موزّعةً على قسمين وأحد عشر فصلاً.

القسم الأوّل يتألّف من سبعة فصول، ويرصد نشأةَ فكرة الجمهوريّة في تاريخ فرنسا السياسيّ ضمن إطارٍ زمنيٍّ تحدُّ بدايتَه حركةُ الإصلاح، ونهايتَه نشأةُ الحزب الراديكاليّ. كما يتضمّن تاريخَ المذاهب الجمهوريّة بإحاطةٍ وتفصيل. يركّز **الفصلُ الأوّل** على مصدرين هيّآ الأرضيّةَ لنشأة الجمهوريّة في فرنسا: أ) فكر النهضة والإصلاح، إذ يشير المؤلّفُ إلى وجودِ أصلٍ للفكر الجمهوريّ لدى حركة الإصلاح الدينيّ، ولدى الفلسفة الديكارتيّة («إنّ ديكارت ليس جمهوريّاً، لكنْ لا يمكنُ للمرء أن يكون جمهوريّاً من دون ديكارت»). ب) فكر عصر التنوير، الذي يرفض الكاتبُ اختزالَه إلى كونه نقيضَ الاستبداد والحكمِ الملكيّ؛ فمفكّرون أمثال روسو ومونتسكيو وڤولتير ودولباخ وهلفسيوس ومابلي لم يكونوا جمهوريين بالمعنى المباشر، لكن استطاع كلٌّ منهم، بطريقته، رسمَ ملامح المذهب الجمهوريّ عبر الانحياز إلى العقل ضدَّ كلِّ مظاهر التقليد، وإلى الدولة ـ الأمّة والديمقراطيّةِ ضدَّ التوريث والاستبداد.

أمّا **الفصل الثاني** فيبحث في مفهوم كلمة «الثورة،» مركّزًا على التحوّل الذي طرأ على دلالتها، ولاسيّما عندما أخذت الدولةُ الفرنسيّة على عاتقها تدريسَ تاريخ الثورة وتمييزَها من الدكتاتوريّة. وربما يثير الدهشةَ انتقالُ هذه المفردة من دلالةٍ تحيل على كلِّ ما هو سلبيٌّ من الممارسات السياسيّة، لتصبح وكأنّها ابتهالاتٌ دينيّة. ففرنسا «شعبُ المسيح،» والثورة واقعةٌ رمزيّةٌ كونيّةٌ يتحدّد فيها «قدرُ الإنسانيّة»؛ وهي مثلُ التجسيد المسيحيّ: تخلقُ قبلاً وبعدًا متميّزين جذريّاً.

يخصّص **الفصلُ الثالث** لتسليط الضوء على تيّار الإيديولوجيين الذي ظهر في ظلّ حكومة الديركتوار والإمبراطوريّة. وتكاد تكون المهمّةُ الأساسيّة لهذا الفصل انتشالَهم من الإهمالِ الذي أصابهم، ولاسيّما أنّ المؤلّف يرى في أمثال كوندياك وكابانيس وفولناي وكوندورسيه مكوّنًا أساسيّاً لتاريخ الجمهوريّة في فرنسا. وقد كان أهمّ منجزاتهم التأسيسُ الثقافيُّ الذي يحتلّ العلمُ فيه موقعَ القلب في جميع الحقول.

الفصل الرابع يحاول القبضَ على مرحلةٍ غابت فيها الجمهوريّةُ بسبب العودة إلى الملكيّة والنظام الإمبراطوريّ. فقد أعلن بونابرت عن نهاية الثورة محوّلاً إيّاها إلى رمز، لكنه في الوقت نفسه صادرَ الجمهوريّةَ التي ستتبنّى خطابَه على اعتبارِ أنّ ما يحدث مجرّدُ تحويل في مدلول الثورةِ واتّجاهاتها. على أنّ مصادرة بونابرت هذه لم تمنع الفكرَ الجمهوريَّ من التطوّر والنضج، بل أعادت الاعتبارَ إلى فكرة الجمهوريّة باعتبارها إرادةً لصنع التاريخ وواقعةً مثاليّةً، بالإضافة إلى كونها مؤسّسةً وضعيّة. وهو ما سيسمح دومًا

١ ـ كلود نيكوليه، **فكرة الجمهوريّة في فرنسا (١٧٨٩ ـ ١٩٢٤): بحثٌ في التاريخ النقديّ**، ترجمة د. محسن الخوني (بيروت: المنظّمة العربيّة للترجمة، ٢٠٠١).

الجمهوريّةُ هي ممثّلَ الوحدة السياسيّة للأمّة، إذ هي إجماعُ الإرادة العامّة ونقيضُ الدولة المطلقة.

بالقول بوجود الروح السياسيّ الفرنسيّ المفعم بالفكر الجمهوريّ، الذي عاد إلى تموضعه بعد هزيمة ناپليون ونشأةِ الجمهوريّة الثالثة.

«الجمهوريّةُ بحثًا عن المشروعيّة» هو عنوان **الفصل الخامس**. فبعد تنحية ناپليون عن الحكم، عاد النظام الجمهوريّ إلى الساحة السياسيّة. إنها عودةٌ إلى تاريخٍ مشتهى، ونظرةٌ إلى نموذجٍ مأمولٍ وإرثٍ تنويريّ. وقد قاد هذه الفترةَ الحزبُ الجمهوريّ، الذي جمع في ظلّ الجمهوريّةِ الثالثة أغلبَ الاشتراكيين والراديكاليين والعديدَ من المعتدلين، يتقاسمون جميعُهم فكرةً واحدةً: أنّ النظامَ الجمهوريّ هو النظامُ الوحيدُ القادرُ على ضمان مستقبل فرنسا.

تنتهي هذه الفترة، التي امتدّت ما يقاربُ أربعةَ عقود، بـ «الانتقال من الجمهوريّة المؤقّتة إلى الجمهوريّة النهائيّة،» وهذه المرحلة هي عنوان **الفصل السادس** الذي يناقش الجمهوريّةَ النهائيّةَ مرموزًا إليها بثلاثة زعماء، هم غامبيتا وليتريه وفيري، الذين سيعتبرون الفلسفةَ الوضعيّةَ هي الإيديولوجيا الخاصّة بالحزب الجمهوريّ. إنّ ما جعل الفلسفةَ الوضعيّةَ مركزيّةَ الحضور هو نقلُها المشروعيّةَ التي كانت تحظى بها الملكيّاتُ (ومن ثمّ إمبراطوريّة بوناپرت) إلى حاملٍ جديدٍ هو السوسيولوجيا. وهي مشروعيّة يحلّ العلمُ فيها محلّ الدين، والمجتمعُ مكانَ الله. هذه الوضعيّة أسّست مع الزعماء الثلاثة، ولاسيّما فيري، الجمهوريّةَ المحافظة، التي نالت اسمَها من زاوية الابتعاد عن الثورة باعتبارها حدثًا انقضى، ومن زاوية رفضِ العودة إلى النظام القديم، ليصبح شعارُها «النظام ضدّ الثورة والفوضى.»

بحث **الفصلُ السابع** في المذاهب التي أفرزتها العلاقةُ بين الفلسفة الوضعيّة والحزبِ الجمهوريّ، وتمّ التركيزُ على مذهبين أساسيّين: الأوّل مثاليٌّ راديكاليّ ذو توجّهٍ اشتراكيّ، تقومُ إيديولوجيّته على فكرةٍ مفادُها أنّ المؤسّسات جميعَها تتجسّد في الرأي وبواسطته. أما المذهب الثاني فهو انتهازيّ إمبريقيّ عبّر عن إرادة الالتصاقِ دومًا بـ «الممكن،» وبما تقبله الأغلبيّةُ. ما يجمع بين هذين المذهبين هو الإيمانُ بقوّة الرأي في التأثير والعمل، ومعاداةُ الإكليروس، وضرورةُ بناءِ سلطةٍ جديدةٍ للجسم الاجتماعيّ قائمةٍ على العلم.

❖ ❖ ❖

القسمُ الثاني من الكتاب يحتضن أربعةَ فصول نقديّة. وعبرها ينتقل المؤلّف من المسائل التاريخيّة ونظريّاتِ المعرفة الفلسفيّة التي ساهمتْ في بناءِ الوعي الجمهوريّ، إلى التصوّرات الجمهوريّة للروابط المدنيّة والسياسيّة. الفصول الأربعة أيضًا عملتْ على نقد العقل الجمهوريّ، وأبرزت العلاقاتِ الجوهريّةَ بين المذاهب والمدارس الفلسفيّة.

الفصل الثامن جاء بعنوان «العلم والسياسة،» وفيه يقول الكاتب إنّ الجمهوريّة لا تكتفي بالتشجيع على العلم، بل إنّ وجودَها نفسه يتوقّف عليه أيضًا. ثم يفصّل في علاقة بعض العلوم بالسياسة، مثل علم التاريخ الذي يسطّرُ مشروعيّةَ الجمهوريّةِ عبر الأدلّةِ التي يقدّمها من التراث الإنسانيّ. كما يفصّل في علاقة علم التاريخ بالقانون، الذي أخذ مسارًا جديدًا في ظلّ الجمهوريّة الثالثة القائمة على الفلسفة الوضعيّة وإيديولوجيا السوسيولوجيا الجديدة (وبشكلٍ خاصّ سوسيولوجيا دوركهايم). ويخلص الفصلُ إلى نقاش موضوعةِ حيادِ العلم في علاقته بالأخلاق، لنلحظَ ميلَ المؤلّف إلى رؤيةِ دوركهايم وبوغلاي في اكتفاءِ العلم بدراسةِ الوسائل من دون إصدارِ أحكامِ القيمة.

الفصل التاسع يناقش مفاهيمَ الفكر السياسيّ (مجتمع، مواطن، مواطنة...) عبر تقصّيها تاريخيّاً ولغويّاً. ويبيّن أنّها لم تنشأ دفعةً واحدةً مع إعلان الجمهوريّة بل قبل ذلك بكثير. ويرى أنّ أهمّ ما قُدّمَ إليها كان جملةَ المشكلات المتعلّقة بالأسس النظريّة والعمليّة لحياة الناس الاجتماعيّة،

وبالشروط التي بها يمكنُ أن تنظمها. وأوّلُ هذه الشروط هو الحقُّ الطبيعيّ، أحدُ ركائزِ المذهبِ الجمهوريِّ، مبيّنًا أنّ إعلان المبادئ الصادر عن الفكر الجمهوريّ الفرنسيّ – خلافًا لإعلان المبادئ الصادرِ عن الفكر الجمهوريّ الأمريكيّ – لا يذكر مبادئ الحقِّ الطبيعيِّ بسبب الاعترافِ الفرنسيِّ الضمنيِّ بقداستها وبتفوّقها. ثم يناقش علاقةَ الروابط الاجتماعيّة، متمثّلةً في العقد الاجتماعيّ مع العقد السياسيّ، وكيف مثّلتْ فلسفةُ روسّو التعاقديّة مرجعًا للجمهوريين الفرنسيين بمفاهيم العقدِ والسيادةِ والإرادةِ العامّة.

في **الفصل العاشر** يناقش المؤلّف تفصيلات الفكر الجمهوريّ بالمعنى السياسيِّ المباشر. فيتناول مفهومَ «الأمّة» الذي بدأ مع دوستوت دو تراسي، وشكّلَ مفصلاً تاريخيّاً باعتباره التحوّلَ الحقيقيّ من العالم القديم إلى العالم الحديث، لتكون الجمهوريّةُ ممثّلَ الوحدة السياسيّة للأمّة، إذ هي إجماعُ الإرادة العامّة ونقيضُ الدولة المطلقة. تتضمّن الدولةُ البلديّات، التي يقوم النظامُ الجمهوريُّ بتمكين سلطتها المدنيّةِ أمامَ سلطة الدولة المركزيّة، وبتفعيلِ سلطتها الإداريّةِ تحت رقابةِ مؤسّساتِ الدولةِ الأخرى ومحاسبتها.

يظهر في **الفصل الاخير** حسمُ المؤلّف المنحاز إلى الحزب الراديكاليّ الجمهوريّ. فيدلّل على وجودِ نظريّةٍ جمهوريّةٍ مقْنعة تصمدُ أمام نقد الليبراليين المحافظين والاشتراكيين الفرنسيين. هذه النظريّة ترفض الفردانيّةَ التي تقول بها النزعةُ الليبراليّة؛ كما ترفض أن يكون الفرد نتيجةً تاريخيّةً كما تقول الماركسيّةُ والتياراتُ الاشتراكيّة، وتقابل ذلك بتضامنٍ جماعيٍّ يرى الفردَ محصّلةً للنزعتين.

الكتاب بشكلٍ عامّ موجّهٌ إلى القارئ الفرنسيّ؛ فهو يركّز على التاريخ الجمهوريّ الفرنسيّ ويخوض في التفصيلات التي أحاطت بمراحل تجسّدِ الجمهوريّة الفرنسيّة. لكنّ القارئ غيرَ الفرنسيّ يجد في هذا الكتاب مادةً دسمةً تناقش تطوّرَ الأفكار ومسيرة التيّارات السياسيّة، وتلقي الضوءَ على آليّة توقعن المفاهيم في بيئةٍ حاضنةٍ ومعوّقات هذا التوقعن وتسهيلاته. وفي الفصول الأخيرة، نرى الكتابَ يعرض الآليّاتِ المطبّقة في الجمهوريّة الفرنسيّة لترسيخ قيم الجمهوريّة – وهو المجال الذي يمكن أن تشْخصَ إليه أنظارُ الباحث عن نمطٍ جمهوريٍّ نموذجيٍّ يستطيع عبره دراسة هذا النمط من الحكم.

يتطلّب الكتاب من قارئه قدرًا كافيًا من الاطّلاع على مختلف فروع المعرفة ليصل إلى تكوين رأي عن الجمهوريّة بنشأتها التاريخيّة، وتجلّيها الواقعيّ، وآليّاتِ تطبيقها واستمرارها. أما القارئ غيرُ المطّلعِ فسيجد في الكتاب خيرَ مثير لفضولٍ معرفيٍّ يدفع باتجاه البحث عن حقيقة العلاقة بين السياسة والعلم والدين، وعلاقةِ النظريّة بالممارسة، والمبادئ بالتطبيقات، والأحزاب بالحكومات.

دمشق

ناريمان عامر

كاتبة من سوريا ومراسلة الآداب هناك.